المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية – الاهداف والنتائج

د. حامد عبيد حداد

جامعة بغداد

الملخص :

تناولت الدراسة موضـوع : المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية ، اذ تضمنت ثلاثة مباحث وخاتمة وكما يأتي :

المبحث الاول : تناول موضوع الشرق اوسطية من حيث المفهوم والدلالة ، وابرز المنظرين لهذا المشروع ، فضلاً عن اهم الاتفاقيات التي افرزها هذا الموضوع .

المبحث الثاني : تناول المؤتمرات الاقتصادية للشرق اوسطية وشمال افريقيا .

المبحث الثالث : تناول ابرز النتائج الاقتصادية التي تمخضت عنها مؤتمرات القمم الاقتصادية .

اما الخاتمة : فأشارت الى المكاسب الاقتصادية والسياسية والامنية التي حققتها (اسرائيل) من خلال تلك المؤتمرات على حساب الاقتصاد العربي والشعب العربي .

المقدمة :

يواجه الوطن العربي في هذا الوقت بالذات الكثير من التحديات التأريخية والخارجية من أهمها : أزمة الثقة التي خلفتها حرب الخليج الثانية ، ووهن العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها ، وضآلة ماحققته مشاريع التكامل العربي من منجزات . وهناك أخطر تحدٍ يواجهه الوطن العربي الا وهو الدعوة لانشاء مشروعات اقليمية بديلة في المنطقة العربية ، ومن اهم هذه التكتلات التكتل المتوسطي الذي تدعو له اوربا ، والتكتل الشرق اوسطي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية و(اسرائيل) وتروج له المؤسسات الدولية . وهناك أيضا تحدي العولمة الذي لم نعد له العدة ولا نعرف كيف نواجهه أو نتعامل معه .

فالعالم العربي تخلف عن الركب العالمي كثيراً لعدة اسباب لعل من أهمها الصراع العربي–الاسرائيلي الذي امتد عقوداً من الزمن ، ولم يقتصر تأثيره على الصعيد الاقتصادي فقط بل امتد الى الصعد الاخرى . واذا تابعنا سرعة التحولات الجذرية في المنطقة وما ارتبط بها من افكار ومقترحات هو (نظام شرق اوسطي) أو (سوق شرق اوسطية) تستند في جوهرها الى تعاون اقليمي للمنطقة على اساس انه السبيل المتاح للتنمية الاقتصادية الاخرى فاننا نضع في اعتبارنا ان هذه التحولات قد فرضت على الوطن العربي تحديات عديدة مباشرة وغير مباشرة ، فعلية أو محتملة في كافة المجالات وعلى جميع الصعد والمستويات ، خاصة في ظل الحديث عن احتمالات ان يصبح التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط بديلاً عن التعاون العربي .

تفترض الدراسة : ان الشرق اوسطية باعتبارها تنطلق من استراتيجية الهيمنة الامريكية ، لها ابعاد اقتصادية الى جانب ابعادها السياسية والامنية .

اما هدف الدراسة فهو : التعرف على نتائج مؤتمرات القمم الاقتصادية لمشروع الشرق اوسطية التي ولدت من رحم نسيج امريكي – اسرائيلي يتطلع للهيمنة على المنطقة وفق صيغ جديدة اقتصادية .

وعليه تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث هي كالآتي :

المبحث الاول : الشرق اوسطية .. لمحة تأريخية .

المبحث الثاني : المؤتمرات الاقتصادية للشرق اوسطية وشمال أفريقيا .

المبحث الثالث : اهداف ونتائج مؤتمرات القمم الاقتصادية .

الخاتمة.

المبحث الأول : الشرق الاوسط .. لمحة تأريخية

يمثل الشرق الاوسط مفهوما سياسياً وجيوبوليتكياً له مدلولات جغرافية وغير محددة المعالم ، ويتسع الاقليم أو يضيق حسب استراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة العالمية . وان منطقة المشرق العربي تقع في قلب أقليم الشرق الاوسط ، فضلاً عن مصر والسودان .

والشرق الاوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه على كل الألسنة في اجزاء العالم المختلفة ، حتى سكان المنطقة اعتادوا في الوقت الحاضر أن يطلقوا على اقليمهم التسمية ذاتها التي يطلقها عليه الآخرون. غير انه لم يصر الى اتفاق محدد بصدد منطقة الشرق الاوسط من ناحية التحديد الجغرافي ، فالطروحات الأوروبية والأمريكية والصهيونية تختلف فيما بينها في تحديد المنطقة ، فتدخل دول وتخرج دول اخرى وفقاً لمقتضيات السياسة العالمية .

ان مصطلح الشرق الاوسط تعبير حديث الاستعمال ، الى جانب تعبيري الشرق الأدنى والشرق الاقصى، وهما تعبيران قديمان نوعاً ما ، فقد كان يطلق مثلاً على البلاد القريبة من اوروبا والتي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية اسم الشرق الادنى ، ويقصد بذلك المناطق المتاخمة لأوروبا من آسيا ، وما عدا هذه المناطق كان يطلق عليها تعبير الشرق الأقصى ، ويقصد به المناطق البعيدة كالفلبين والهند واندونيسيا وما جاورها من مناطق .

أما بخصوص مصطلح " الشرق " فقد كان سكان بحر ايجة القدماء يعنون به آسيا ، الذي يشير الى الاراضي التي تقع في شرقهم والتي تشرق منها الشمس [١] .

وتكاد تجمع جميع الكتابات في الوقت الحاضر على انه يراد بتعبير الشرق الاوسط : مجمل الرقعة الجغرافية الفسيحة التي يقع معظم الوطن العربي وقسم من الجوار الاسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الاناضول الى حدود باكستان .

غير ان تسويق هذه التسمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفاً جغرافياً وصفياً ، وانما الصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة مختلف تماماً عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الاوسط . عليه فان استعمال المصطلح أساساً يدخل في صميم حرب الهوية ، لانه جاء بديلاً عن استخدام المنطقة العربية أو المنطقة العربية الاسلامية ، أي اعادة التقسيم الجغرافي للعالم حسب متطلبات الاستراتيجية الغربية الاستعمارية . وهكذا فالمصطلح يعكس مبدءاً ثقافياً فضلاً عن بعده السياسي أو الاقتصادي أو العسكري ، وهو جزء من خطاب طمس الهوية .

اذن ان مصطلح الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية تعبير هلامي غير واضح المعالم يحمل معاني ثقافية خاصة ترجع جذوره الى العصر الذي ظهرت فيه الكتابات (الاسرائيلية) القديمة التي تتعلق بتفسيرات فقرات من التوراة ، تعبر هذه الكتابات عن أحلام رجال الدين اليهود القدامى المتمثلة في بناء دولة (اسرائيل) فوق جميع الأراضي التي يحدها نهري دجلة والفرات شرقاً ونهر النيل غربا[٢]. وقد تكرر ظهور هذه الكتابات في مختلف العصور وخصوصاً في الادبيات الصهيونية ابتداءاً من أيام هرتزل وحتى الوقت الحاضر .

وكان استخدام مفهوم (الشرق الاوسط) يمثل خط البداية لتحقيق المشروع الصهيوني في الوطن العربي ، وعليه فان المصالح المشتركة بين الكيان الصهيوني والقوى الاستعمارية هي التي دفعت لدعم وتنفيذ هذا المشروع [٣] . خاصة بعد التغيرات التي شهدها النظام الدولي في العقد الاخير من القرن الماضي .

ويعد من أهم المنظرين للمشروع الشرق اوسطي شيمعون بيريس رئيس وزراء الكيان الصهيوني الاسبق ، فضلاً عن هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ، وبرنارد لويس ، وكان مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ فرصة عظيمة لطرح الرؤى حول الشرق الاوسط ، حيث قال جورج بوش – الأب – في افتتاح المؤتمر(انه يوم السلام في المنطقة عبارة عن تعاون أقليمي ومعاهدات وعلاقات اقتصادية وتبادل سفراء) ، فمؤتمر مدريد فرصة اقتنصتها الدول الكبرى لاعادة ترتيب هندسة الاوضاع في منطقة حساسة ومهمة ، بالشكل الذي يخدم مصالحها عن طريق نظام اقليمي تابع لها [٤] .

وفي غضون ثلاث او اربع سنوات بعد مدريد أفرز هذا الاقتران سلسلة من الاتفاقيات ، وهنا بدأت اولى الخطوات العملية والاجرائية نحو نقل هذا المشروع من حيز الرؤى والافكار الى حيز الواقع مع اتفاق اوسلو الموقع بين (اسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ ، وجاءت معاهدات السلام على المسار الاردني – الاسرائيلي عام ١٩٩٥ ، وعدد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون في مجالات مختلفة ، اول خطوة على طريق خلق الجنين في التربة العربية [٥] . كما عقدت اربع مؤتمرات قمم اقتصادية في المنطقة (سنأتي على ذكرها بالتفصيل في المبحث التالي) .

المبحث الثاني : المؤتمرات الاقتصادية للشرق اوسطية وشمال أفريقيا

شهد العقد الاخير من القرن الماضي العديد من التغييرات العالمية والاقليمية على المستويين السياسي والاقتصادي فاصبح الاتجاه السائد في الخريطة العالمية هو تعميم مايعرف بـ " العولمة " . واصبحت ايضاً أهم الصراعات المتفجرة في شتى انحاء العالم يغلب عليها الطابع الاقتصادي اكثر من الطابع السياسي .

وبعد أن بدأت عملية التسوية بين العرب و (اسرائيل) بزيارة الرئيس المصري الأسبق انور السادات الى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ فان أفكار التكامل والتعاون الاقتصادي الشرق اوسطي لم تتعد مرحلة الأفكار النظرية . وبالرغم من تكاثر هذه التصورات او المشروعات خلال ثمانينيات القرن الماضي في الدوائر الاقليمية والعالمية ، فانه لم يقدر لها أبداً ان ترى النور .

لقد كان الظرف الوحيد الذي اتاح لتلك الافكار امكانية ان تكون قابلة للتطبيق هو امتداد عملية التسوية لتتجاوز الاطار الاسرائيلي – المصري الى الاطار الاسرائيلي – العربي الأشمل مع عقد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر عام ١٩٩٠ .

ففي سياق هذا المؤتمر والى جانب المفاوضات الثنائية بدأت أيضاً المفاوضات ، متعددة الاطراف ، وكانت تلك المفاوضات هي التربة التي بدأت تنمو فيها افكار التعاون الاقليمي (الشرق اوسطي) على نحو مقابل للتطبيق لأول مرة ، ثم جاءت الاتفاقيات الفلسطينية – الاسرائيلية في عام ١٩٩٣ ، والاردنية – الاسرائيلية في عام ١٩٩٤ لتزيل حواجز نفسية وسياسية هامة ، وتتيح الفرصة في النهاية لعقد أو مؤتمرات التعاون الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الدار البيضاء في تشرين الثاني ١٩٩٤ ، وهو واحد من اربع مؤتمرات قمم اقتصادية هي كالآتي :

١. مؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادية بالمغرب في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٤ .
٢. مؤتمر قمة عمّان الاقتصادية بالأردن في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٥ .
٣. مؤتمر قمة القاهرة الاقتصادية بمصر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦ .
٤. مؤتمر قمة الدوحة بقطر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ .

وسوف نتطرق بايجاز الى هذه المؤتمرات واهدافها والنتائج التي تمخضت عنها وكما يأتي :

١. مؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادية :

انعقد مؤتمر القمة الاقتصادي بالدار البيضاء للشرق الاوسط وشمال افريقيا في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٤ في المغرب . وكانت قمة الدار البيضاء الاقتصادية القمة الاولى من نوعها في تاريخ المنطقة والصراع العربي – الصهيوني . وكان الهدف المعلن من عقدها هو :

أ. ايجاد آلية دائمة للتعاون الاقتصادي بين (اسرائيل) والدول العربية .
ب. إلغاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات .

أما الهدف غير المعلن فهو [٦] :

أ. اعطاء (اسرائيل) دوراً متميزاً ومحورياً في علاقاتها مع البلدان العربية .
ب. تحويلها الى خزان لتجميع النفط والغاز العربي .
ج. تحويلها الى أهم عقدة مواصلات
د. جعل التعاون الاقليمي بديلاً عن التعاون العربي .
هـ. جعل السوق الشرق اوسطية بديلاً عن السوق العربية المشتركة

وأسفرت قمة الدار البيضاء عن نتائج هامة لمصلحة (اسرائيل) منها :

- الاعتراف بدور (اسرائيل) الأقليمي .
- الغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة لـ (اسرائيل) .
- الهرولة في تطبيع العلاقات العربية مع (اسرائيل) .

جدير بالذكر ان الكثير من الحكومات العربية قد سارعت لحضور مؤتمر الدار البيضاء الذي جاء بعد ثلاث سنوات من مؤتمر مدريد والذي اطلق عليه " صيرورة المفاوضات السلمية في الشرق الاوسط " ، وكان واضحاً ان هذه الفترة من المفاوضات أدت الى جملة من النتائج ابرزها مايأتي :

١. توقيع اتفاق اعلان المباديء بين (اسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية في اوسلو بتاريخ ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ ، كما تم توقيع اتفاق تنفيذي لاعلان المباديء بين الجانبين في القاهرة بتاريخ ٤ أيار / مايو ١٩٩٤ ، استلمت بموجبه السلطة الفلسطينية مهام جزئية في غزة واريحا ، فيما ظلت قضايا كبيرة معلقة كالقدس واللاجئين .

٢. توقيع بيان واشنطن بين (اسرائيل) والاردن بتاريخ ٢٥ تموز / يوليو ١٩٩٤ ، يقضي بانهاء حالة الحرب واقامة السلام بين (اسرائيل) والأردن ، توقيع معاهدة تسوية بين الطرفين في ٢٦ تشربن الأول / اكتوبر ١٩٩٤ ليكون الاردن بذلك ثاني بلد عربي يوقع معاهدة (سلام) مع (اسرائيل) بعد مصر (معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨) .

٣. عدم حدوث تقدم في المفاوضات اللبنانية – (الاسرائيلية) ، في حين ظهرت على المسار السوري مؤشرات لبدء مفاوضات مباشرة ، باعلان سوريا قبولها تحقيق سلام شامل مع (اسرائيل) مقابل تخليها عن الجولان ، وإعلان (إسرائيل) استعدادها للتفاوض مع سوريا من اجل توقيع معاهدة سلام معها .

٤. خلال شهري ايلول وتشرين الأول عام ١٩٩٤ اقيمت علاقات رسمية بين بلدين عربيين هما المغرب وتونس مع (اسرائيل) ، حيث تم تبادل الاتصال بينهما واقامة مكاتب لرعاية المصالح بين تونس و (إسرائيل) عن طريق بلجيكا .

٥. احتضان خمس عواصم عربية لاجتماعات اللجان المتعددة الاطراف المتفرعة من مؤتمر مدريد التي تشارك فيها ١٣ دولة من دول المنطقة ، و ٣٠ طرفاً من خارج المنطقة ، وهذه العواصم هي : تونس ، الرباط ، القاهرة، الدوحة ، مسقط .

٦. صدور قرار عن مجلس التعاون الخليجي في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ برفع الدرجتين الثانية والثالثة من المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية على (اسرائيل) منذ عام ١٩٤٨ .

مما تقدم يمكن القول ان (اسرائيل) حققت مكسباً كبيراً لم تحلم به منذ قيامها الا هو اللقاء والتعاون العربي – الاسرائيلي والتفاوض على مائدة واحدة ، وهذا يعني اعتراف واضح بوجود (اسرائيل) في هذه المنطقة .

٢. مؤتمر قمة عمّان الاقتصادية :

انعقد مؤتمر القمة الاقتصادية الثانية للشرق الاوسط وشمال افريقيا المسمى " قمة عمان" عام ١٩٩٥، والذي جاء تنفيذاً لتوصيات مؤتمر القمة الاقتصادية للدار البيضاء عام ١٩٩٤ .

وجاءت قمة عمان الاقتصادية كأمتداد لقمة الدار البيضاء ، حيث اعلنت الاولى المباديء العامة للتعاون الأقليمي ، بينما اتخذت الثانية الخطوات العملية لتنفيذها واقامة الآليات اللازمة لتحقيقها . وبالرغم من تماثل القمتين شكلياً ، الا ان الظروف المحيطة بوقت انعقاد كل منهما اختلفت كلياً ، فانعقاد قمة الدار البيضاء كان في سياق توقيع اتفاق اعلان المباديء بين (اسرائيل) وفلسطين ، والمعاهدة الأردنية – الاسرائيلية ، مما اعطت انطباعاً قوياً عن امكانية استكمال مفاوضات السلام المتعثرة ، وخاصة المتعلقة بمنطقة الجولان وجنوب لبنان ، والوصول الى حل يرضي اطراف الصراع . في حين ان قمة عمان التي كانت اكثر امعاناً في اذلال واهانة وابتزاز الدول العربية ، انعقدت في جو سياسي متوتر يتمثل في :

- قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل ابيب الى القدس بنهاية العام ١٩٩٩ .
- موقف الكونغرس الأمريكي من مدينة القدس العربية .
- تصريحات اسحاق رابين وشيمعون بيريس حول القدس ، وتأكيدهما بأن القدس هي العاصمة الأبدية (لدولة اسرائيل) .
- بناء مقر السفارة الأمريكية الجديد على أرض تعود ملكيتها للوقف الاسلامي .
- اغتيال (اسرائيل) للدكتور فتحي الشقاقي الأمين العام لحركة الجهاد الاسلامي في مالطا .

ان قمة عمان الاقتصادية ادخلت التعاون بين الدول العربية و (اسرائيل) في مرحلة نوعية جديدة ، اذ اقيمت لأول مرة مؤسسات اقليمية دائمة لتنفيذ وترسيخ مخططات النظام الشرق اوسطي وفسح المجال امام الاقتصاد الاسرائيلي للدخول الى الاردن ، ومن خلالها الى دول الخليج ، وبالتالي حققت المساهمة العربية فيها تقوية (اسرائيل) المدججة بالسلاح التقليدي والنووي . وكانت أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها هي مشاريع أردنية – اسرائيلية ومنها : اقامة مصنع لانتاج البرومين من البحر الميت ، وآخر لانتاج الاسمدة ، ومشروع الربط الكهربائي ، ومشروع ريفيرا الشرق الاوسط في العقبة وايلات ، وانبوب الغاز القطري .

وقد انبثق عن قمة عمان بنك الاستثمار ومركز التنسيق ، حيث ان فكرة هذا البنك قديمة قدم مشروع (الشرق اوسطية) وبفكر صهيوني ، وتجلى ذلك في ما أعلنه شيمعون

بيريس عن مشروعه " لتنمية الشرق الاوسط اطلق عليه مشروع (مارشال الجديد) والذي كان يتطلب ٢٠ مليار دولار من البلدان الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية للمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة في المنطقة [٧] . ان الهدف الاول من هذا الطرح هو توجيه انظار الدول العربية التي اوشكت على الانتهاء من تطبيع علاقاتها مع (اسرائيل) الى مفهوم (الشرق اوسطية) بديلاً من مفهوم الوحدة العربية وبالتالي خلق منبر اقتصادي تتمكن من خلاله الأطراف المعنية من طرح افكار التنسيق وازالة الحواجز مع (اسرائيل) من خلال الاتفاقات الثنائية او متعددة الاطراف [٨] .

اما الهدف الثاني فهو تمكين (اسرائيل) من التغلغل في الاقتصاد العربي من خلال فكرة التمويل للمشاريع المقترحة من البنك المقترح انشاؤه ، ذلك ان الحقيقة التي لايمكن نكرانها هي ان (اسرائيل) تمتلك من الصناعة وتقنيات الانتاج ماهو متطور ومواز لما هو موجود في الدول الصناعية الكبرى ، على عكس الحال بالنسبة للدول العربية التي لاتمتلك معدات رأسمالية منتجة محلياً لكي يمكن ان يتوجه البنك المذكور لتسديد مشروعات الدول الطالبة للقروض من اسواقها [٩].

يتضح مما تقدم ان بنك الشرق الاوسط المزمع انشاؤه لايخرج عن كونه محاولة لادخال (اسرائيل) بشكل مؤسسي داخل الاطار العربي من دون فائدة ولا طائل يعود على هذه البلدان او يسهم في تنمية حقيقية للمنطقة .

٣. مؤتمر قمة القاهرة الاقتصادي :

انعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث في تشرين الثاني ١٩٩٦ في ظل تراجع (اسرائيل) عن اتفاق الاذعان في اوسلو ، وتصعيد القمع والارهاب والاستيطان ، والتهديد بشن الحرب على سوريا ، والتخلي عن مبدأ الأرض مقابل السلام .

وكان الرئيس المصري محمد حسني مبارك قد اعلن ان المؤتمر لن ينعقد اذا لم تنفذ الحكومة الاسرائيلية التزاماتها تجاه عملية السلام وتنفذ الاتفاقات التي وقعتها ، وردت ادارة الرئيس الامريكي بيل كلنتون على الفور وأعلنت ان المؤتمر سوف ينعقد في موعده ، واتصل كلنتون وطلب عدم تأجيل عقد المؤتمر ، فانصاعت الحكومة المصرية للضغط الأمريكي دون ان تتعهد الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ التزاماتها التي ضمنتها الولايات المتحدة ووقعت عليها ، وبالتالي انعقد مؤتمر

القاهرة الاقتصادي بضغط امريكي ، لتسويق الشرق اوسطية وتركيز مؤسساتها ودعائمها ، وتطبيع العلاقات مع العدو الاسرائيلي [١٠] .

ان الاستمرار في عقد القمم الاقتصادية يصب في خدمة المصالح الاسرائيلية وفي اخراج نظام الشرق الاوسط الى حيز الوجود ، ويظهر بجلاء ان ممارسات (اسرائيل) العدوانية والارهابية والاستيطانية لم تؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف التطبيع ، وان بامكان (اسرائيل) اتخاذ خطوات وممارسات اكثر تشدداً من السابق دون ان تخشى ردة فعل عربية موحدة وقوية . ففي الوقت الذي جمدت فيه (اسرائيل) المفاوضات على المسارين السوري واللبناني ، وتخلت عن تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها مع القيادة الفلسطينية ، رحب رئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو بعقد مؤتمر القاهرة ، وتابع في الوقت نفسه مصادرة الأراضي العربية واقامة المستعمرات اليهودية عليها ، وهذا تحد سافر للأمة العربية ، والمجتمع الدولي .

لقد حدثت تغيرات في هيكلية مؤتمر القاهرة على عكس سابقيه من المؤتمرين ، فقد تربعت على القمة مؤسسة دافوس اوالمنتدى الاقتصادي العالمي آنذاك ، وهو دليل واضحً للهيمنة الأمريكية والتخطيط المسبق لعقد المؤتمرين ، على عكس ماحدث في مؤتمر القاهرة ، ويمكن توضيح هذين التغيرين كما يأتي [١١] :

التغير الأول : ان يوافق المنتدى ولأول مرة على ان يدرج في جدول أعمال المؤتمر جلسة خاصة للتعاون العربي – العربي .

التغير الثاني : هناك تعاون عربي – متوسطي (دولي) بما فيها (اسرائيل) وبالتالي التعامل معها أي (اسرائيل) مثل أي دولة اخرى غير متمتعة بوضع متفوق من بقية الدول .

وكشف كلاوس شفاب المدير التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) عن الهدف من عقد المؤتمرات الاقتصادية فقال : " الهدف من المؤتمرات ايجاد فئات من المستفيدين من عملية التسوية دولاً وحكومات وافراداً وشركات ، وأكد ان السنوات الاولى للسلام كانت منعشة للاقتصاد (الاسرائيلي) بحيث بدأوا يتحدثون عن عدم حاجتهم للمساعدات الأمريكية " [١٢] .

وقد أشار محمد محمود الامام وزير التخطيط المصري الاسبق حول مؤتمر القاهرة : " ان المؤتمر يكتسب (ولأول مرة) صفته الحقيقية بتسمية المؤتمر الاقتصادي ، اذ كان من المؤلم حقاً ان ارى على قمة العرب مؤسسة دافوس وغيرها من المؤسسات " [١٣] .

وبعد انتهاء أعمال مؤتمر قمة القاهرة صدر بيان ختامي ركز على مايأتي :

- ترتيب مشاريع بين الاطراف العربية المشاركة أو بين مشروعات عربية بتمويل أجنبي .
- مشروعات تنمية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالهيئات الثلاث المقرر انشاؤها خلال قمة عمان وهي :

١. بنك تنمية الشرق الاوسط .
٢. مجلس السياحة الاقليمي .
٣. مجلس الأعمال والتجارة الأقليمي .

فلم تحظ هذه المؤسسات بالكثير من النقاش خلال مؤتمر القاهرة . فبالنسبة الى بنك التنمية ، فقد واجه منذ اقراره مشاكل هيكلية في انشائه ، باستثناء حصول موافقة الكونغرس الأمريكي على تمويله بـ ٥٢ مليون دولار سنوياً ولمدة خمس سنوات ، علماً بأن عدد الدول التي ابدت استعدادها للمشاركة هو ١٩ دولة ، فضلاً عن المشاكل التي تتعلق بالهيكلية فان اقامة البنك واستمراره مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الذي يحدث على مسار عملية السلام .

اما مجلس السياحة الاقليمي ، فلم يكن وضعه افضل من سابقه باستثناء اختيار تونس كمقر رئيس للمجلس، بهدف إمكانية جذب مزيد من السياحة للبلدان المشاركة بشكل خاص ولأقليم الشرق الاوسط بشكل عام.

وفيما يخص مجلس الاعمال والتجارة الاقليمي ، فقد شهد ايضاً الكثير من العقبات بسبب الخلاف في وجهات النظر (الاسرائيلية) والاردنية والمصرية حول طبيعة المهام الموكلة له ، ولعل ابرز هذه الخلافات هي محاولات (اسرائيل) للحصول على مقعد رئاسة المجلس بجانب ثلاثة أعضاء من اجمالي عشرة اعضاء .

وفي ظل التوترات السياسية التي صاحبت المؤتمر بسبب التشدد الاسرائيلي في موقفه تجاه عملية السلام فلم يكن هناك أي تطور على الاطلاق [١٤] .

وقد حدد البيان الختامي لمؤتمر قمة القاهرة مدينة الدوحة مكاناً لانعقاد المؤتمر القادم في عام١٩٩٧ ، وهو المؤتمر الرابع ضمن السلسلة الرباعية عما سميت بلقاءات " التعاون الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا " . بالرغم من ان القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران ١٩٩٦ أقرت وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني ، كما اكد مجلس الجامعة العربية في دورته ١٠٢ في ٣٠ آذار ١٩٩٧ وعلى مستوى وزراء الخارجية استمرار الدول العربية في وقف

كافة اشكال التطبيع مع (اسرائيل) ، وتشديد المقاطعة الاقتصادية ، وتعليق المشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف حتى تنصاع (اسرائيل) لأسس مدريد .

٤. مؤتمر قمة الدوحة الاقتصادي :

عقد المؤتمر الرابع للقمم الاقتصادية في تشرين الثاني ١٩٩٧ في العاصمة القطرية الدوحة . وقد شاركت في المؤتمر ثمان دول عربية فقط وهي : الكويت ، سلطنة عمان ، الاردن ، اليمن ، تونس ، موريتانيا، جيبوتي ، وقطر – الدولة المضيفة . وقاطع المؤتمر كل من : السعودية ، سوريا ، لبنان ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المغرب ، الجزائر ، وباقي الدول العربية . ان عدم حضور اطراف الصراع الرئيسة ، ومستوى الحضور العربي وحجمه دليل على فشل المؤتمر . فاليمن التي حضرت المؤتمر لأول مرة يبدو انها تعرضت لضغوط دولية صاحبت اعلان الحكومة اليمنية الحضور ، وتتعلق هذه الضغوط بموضوع الديون اليمنية ، اذ وافق نادي باريس على تخفيضها من (٧) مليارات دولار الى (٤٠٠) مليون دولار فقط [١٥] . اما الكويت فقد اضطرت للحضور بالرغم من اعلانها عدم المشاركة ، وذلك على اثر زيارة مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك الى الكويت ، ولكن خفض مستوى تمثيل الوفد ، حيث رأسه وكيل وزارة التجارة [١٦].

ان رفض مصر والسعودية المشاركة في اعمال مؤتمر الدوحة كان بسبب التعنت (الاسرائيلي) وعدم الالتزام بمباديء عملية التسوية . أما في مايتعلق بموقف سوريا ولبنان بعدم حضور المؤتمرات بانه يأتي من موقف رسمي ضد التعاون مع (اسرائيل) لحين تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ بالانسحاب من مرتفعات الجولان ومن الجنوب اللبناني . وبالنسبة للسلطة الفلسطينية فانها لم تشارك في اعمال المؤتمر احتجاجاً على التجاوزات الاسرائيلية على اراضيها وانتهاكاتها لاتفاق اعلان المباديء .

وبناءاً على تلك المواقف اضطرت الدول العربية المشاركة في المؤتمر الى تخفيض مستوى التمثيل ، فاعتذر ولي العهد الأردني عن الحضور ، ورأس وفد موريتانيا مساعد وزير الخارجية .

لقد ارادت قطر من عقد المؤتمر ارضاء الولايات المتحدة الأمريكية ومكافأة (اسرائيل) ، وبالتالي استجابت للضغوط الامريكية والرغبة الاسرائيلية مضحية بالمصالح القومية والدينية للعرب في القدس والجولان وجنوب لبنان . ان موقف قطر أنذر باحداث المزيد من الانقسام بين الدول العربية بدلاً من تضامنها وتعاونها حول موقف عربي موحد ، ومثّل طعنة في صميم الاجماع العربي ، وتفريطاً بالحقوق العربية .

وجاء التصميم القطري على عقد المؤتمر بعد ان أدت سياسة الحكومة الاسرائيلية وممارساتها الى انهيار عملية السلام ، وبعد ان اقتنع العرب بأن مسلسل القمم الاقتصادية يجب ان يتوقف ، وان البديل الوحيد للتعاون الاقتصادي الاقليمي هو التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة .

ان المشاركة العربية في مؤتمر الدوحة اعطت العدو الصهيوني الضوء الاخضر لاتخاذ المزيد من اجراءات القمع والارهاب وتصعيد الاستيطان وتهويد الأرض العربية ، كما اعطت موقفه المعادي للسلام الشرعية ، وهذا يعني موافقة الدول العربية التي اشتركت في المؤتمر الانخراط في التعاون الاقتصادي مع (اسرائيل) دون احلال السلام العادل والشامل مع الأطراف العربية كافة .

وكانت (اسرائيل) الطرف الوحيد الذي حقق اهدافه ومخططاته من القمم الاقتصادية وكما يأتي :

١. حققت نصراً دبلوماسياً من خلال المؤتمرات .
٢. تمكنت من التوصل لتحقيق اتفاقيات لمشاريع اقتصادية مقترحة لم تكن تحصل عليها لولا ما عرف باسم – التطبيع – .
٣. استفادت من عامل الزمن للاراضي التي استولت عليها منذ عام ١٩٦٧ خارج الأراضي المحتلة وداخلها ليومنا هذا بتحقيق مجالاً حيوياً .

اعلان مؤتمر الدوحة :

ظهرت محاولة في مؤتمر الدوحة بفصل السياسة عن الاقتصاد من خلال البنود التي اعلنها المؤتمر وهي :

١. على الصعيد السياسي :

أ. ركز المؤتمر على ضرورة انسحاب (اسرائيل) من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ طبقاً لقراري مجلس الأمن المرقمين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

ب.العمل على تحقيق اسس قواعد مؤتمر مدريد وبخاصة المحافظة على مبدأ (الارض مقابل السلام) والالتزام به .

٢. على الصعيد الاقتصادي :

أ. ناقش المؤتمر الاوضاع الاقتصادية المتردية للاقتصاد الفلسطيني ، حيث يعاني الاقتصادي الفلسطيني من ضغط (اسرائيلي) شديد من خلال فرض الحصار وغلق الحدود بحجة الدواعي الامنية ، ولكن في حالة عكس الموقف سيكون هناك بعض التحسن في اداء الاقتصاد الفلسطيني .

ب. وفي مجال عقد الصفقات ، نوه اعلان الدوحة الى ان الهدف الأساس للمؤتمر كان خلق شراكة – خاصة أو عامة – في مجالات التجارة والسياحة والتنمية الاقتصادية الاخرى حتى عام ٢٠٠٠ ، ومن وجهة نظر الاعلان قد تحقق ذلك من خلال الحضور على مستوى رجال الأعمال ، فقد بلغ عددهم ٨٥٠ رجل ، فضلاً عن الحضور الرسمي لما يقارب ٦٥ دولة ، وعدد من المنظمات الدولية .

ج. أكد البيان ان الفوارق الاقتصادية بين الدول المعنية أصبحت ضئيلة جداً بحيث تبنت معظم دول الاقليم برامج اصلاح صندوق النقد والبنك الدولي ، واجراءات التجارة طبقاً للقواعد المعمول بها في منظمة التجارة العالمية ، الأمر الذي يعني توفر بيئة صحية ملائمة لانشاء علاقات عمل ناجحة ، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

د. اما في مايتعلق بموقف المنظمات الدولية فقد اشار البيان الى ضرورة استكمال اعمالها .

لقد كان البيان الختامي لمؤتمر قمة الدوحة على غير عادة مؤتمرات التعاون الشرق اوسطي ، فلم يتطرق البيان الى تحديد زمان ومكان عقد المؤتمر القادم بسبب المشاكل السياسية التي واجهت هذا المؤتمر ومنها مقاطعة معظم الاقطار العربية له . لقد رفضت معظم الاقطار العربية استضافة المؤتمر الخامس ، ورفضت كذلك مقترح (اسرائيل) بشأن امكانية استضافته في بيت لحم . واقترحت كندا مكاناً لعقد المؤتمر الخامس، الا ان هذا المقترح رفض لأنه من غير المنطقي ان يعقد مؤتمر اقليمي في دولة خارج دول الاقليم . وكحل لهذا الخلاف اجلت الولايات المتحدة الامريكية عقد موعد المؤتمر القادم ومكانه ، وتعهدت بالاعلان عنه في كانون الثاني ١٩٩٨ ، وهو مالم يحدث ولم يعقد أي مؤتمر شرق اوسطي بعد مؤتمر الدوحة .

وبغض النظر عن مؤتمر الدوحة الاقتصادي فان المؤتمرات الاقتصادية السابقة قد شارك فيها عدد كبير من رؤساء الدول ورجال الاعمال والاقتصاديون في المنطقة ، والدول الصناعية من مختلف انحاء العالم ، وقد تم التوصل من خلال هذه المؤتمرات الى اتفاقيات ، جزء منها لم يتم وجزء منها توقف تنفيذه بسبب توقف العملية السلمية بسبب سياسات شارون الدموية آنذاك [١٧] .

المبحث الثالث : اهداف ونتائج مؤتمرات القمم الاقتصادية

ان عقد المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية الاربع : الدار البيضاء ، عمان ، القاهرة ، والدوحة . كان الهدف الواضح والصريح منها هو اقامة علاقات ومشاريع اقتصادية مختلفة بين (اسرائيل) ودول الطوق والمغرب العربي ، بدءاً من الجلوس على مائدة واحدة لأول لقاء عربي – (اسرائيلي) بهذا الحجم وانتهاءاً بعقد الصفقات الاقتصادية المتنوعة .

ومن خلال متابعة ماتم الاتفاق عليه في تلك المؤتمرات يتضح ان (اسرائيل) استطاعت الاستفادة من هذه المؤتمرات بشكل كبير ، اذ سعت للمساهمة في مشاريع متنوعة من اجل التوغل الى جميع مفاصل الاقتصادات العربية .

وفيما يأتي نستخلص أبرز النتائج الاقتصادية لمختلف القطاعات من خلال المؤتمرات المبينة في الجدول رقم (١) الذي يوضح اعداد المشاريع المتفق عليها خلال مؤتمرات القمم الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ونسبة المشاريع لكل دولة من اجمالي عدد المشاريع :

جدول رقم (١)

يبين اجمالي عدد المشاريع ونسبتها لكل دولة ولكل مؤتمر

الدولة	المؤتمرات								اجمالي المشاريع للمؤتمرات الاربعة	
	الدار البيضاء ١٩٩٤		عمان ١٩٩٥		القاهرة ١٩٩٦		الدوحة ١٩٩٧			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
(اسرائيل)	١٥٠	٥٢	١٦٢	٥٩	١٦٢	٥٩	٦	٤٦	٤٨٠	٥٧
الاردن	١٠	٠ر٠٣	٢٧	١٠	٠	٠	١	٠ر٠٨	٣٨	٠ر٠٤
فلسطين	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
مصر	٤٠	١٣	٨٥	٣١	١٠٩	٤٠	٠	٠	٢٣٤	٢٨
المغرب	٣	٠ر٠١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠
قطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٤٦	٦	٠ر٠١
تونس	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
دول الخليج	٠	٠	٠	٠	٣	٠ر٠١	٠	٠	٣	٠

الجزائر	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
تركيا	٨٠	٢٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٠	٠ر٠٩
اجمالي عدد المشاريع لكل مؤتمر	٢٨٦		٢٧٤		٢٧٤		١٣		٨٤٧	

١٨. المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : باسمة نوري احمد الحيالي ، مصدر سبق ذكره . ص ٥٧ و ص٥٩

يظهر من الجدول رقم (١) ان (اسرائيل) حققت اعلى نسبة بلغتها في المؤتمرات الاربعة من بين الدول المشاركة فيها ، إذ بلغ اعداد المشاريع ٤٨٠ مشروعاً وبنسبة قدرها ٥٧% لاجمالي المشاريع ، تليها مصر ، اذ بلغ عدد مشاريعها ٢٣٤ مشروعاً وبنسبة قدرها ٢٨% ، ثم تركيا ، التي بلغ عدد مشاريعها ٨٠ مشروعاً وبنسبة ٩ر٠% ، اما بقية الاقطار العربية المشاركة فقد بلغ عدد مشاريعها ٥٣ مشروعاً بنسبة ٦ر٠% وهذا يعني ان الرابح والمستفيد الأكبر هو (اسرائيل) .

ومن الجدول نفسه نتعرف على نسبة المشاريع لكل دولة لاجمالي عدد المشاريع لكل مؤتمر من المؤتمرات الاربعة وكما يأتي :

في مؤتمر الدار البيضاء تعمدت (اسرائيل) مناقشة مشروعات لعبتها مع دول معينة وراء كواليس المؤتمر لضمان الحصول على الموافقة ، لذلك نراها شكلت المشاريع الاستثمارية لهذا المؤتمر بنسبة قدرها ٥٢% من اجمالي عدد المشاريع البالغة ٢٨٦ مشروعاً ، وهذا يعني انها ذهبت الى المؤتمر بستراتيجية واعية لمتطلباتها الاقتصادية في المرحلة القادمة .

اما الأردن فقد حققت ١٠ مشاريع تركزت جميعها مع (اسرائيل) وكانت نسبتها ٣ر٠ % من اجمالي عدد المشاريع .

وقد شكلت فلسطين النسبة الاضعف في المشاريع المتفق عليها اذ بلغت نسبتها ٠٠٣ر٠ % .

أما مصر فقد اقترحت ٤٠ مشروعاً شكلت نسبة قدرها ١٣% من اجمالي عدد المشاريع .

وشكلت دول المغرب العربي (المغرب مع الجزائر) نسبة قدرها ٠٢ر٠% من اجمالي عدد المشاريع .

ولقد برزت المشاركة التركية في هذا المؤتمر من ضمن منطقة الشرق الاوسط فشكلت ٨٠ مشروعاً بنسبة قدرها حوالي ٢٧% من اجمالي عدد المشاريع .

نستخلص مما سبق ان (اسرائيل) حققت اعلى نسبة للاتفاق على المشاريع فبلغت ٥٢% تليها تركيا ٢٧% ومصر ١٣% من الاقطار العربية المشاركة في المؤتمر ، يقابله ضعف كبير في المشاريع العربية – العربية. وهذا يؤكد ان الهدف الستراتيجي من اقامة هذا المؤتمر هو لرفع المقاطعة العربية – (الاسرائيلية) بدرجاتها الثانية والثالثة ، ولربط (اسرائيل) بالنسيج العربي سياسياً واقتصادياً .

أما في مؤتمر قمة عمان ، فقد بلغت نسبة المشاريع التي اتفقت عليها (اسرائيل) ٥٩% لاجمالي عدد المشاريع لهذا المؤتمر .

وارتفع عدد المشاريع التي اتفقت عليها مصر مع (اسرائيل) أو مع دول أجنبية الى ٨٥ مشروعاً شكل نسبة ٣١% لاجمالي عدد المشاريع لهذا المؤتمر .

وفي مؤتمر قمة القاهرة الاقتصادي ، بلغ اجمالي عدد المشاريع المقدمة للمؤتمر ٢٧٤ مشروعاً كان نصيب (اسرائيل) فقط ١٦٢ مشروعاً ، وبذلك حققت اعلى نسبة مشاريع قياساً للاجمالي العام للمشاريع فبلغت نسبتها ٥٩% .

أما مصر فقد بلغ عدد مشروعاتها ١٠٩ مشروعاً شكلت نسبة قدرها حوالي ٤٠% ، وهو مايفوق أي مشاركة للمؤتمرين السابقين .

في حين بلغ عدد مشاريع دول الخليج العربي ٣ مشاريع فقط من اجمالي عدد المشاريع للمؤتمر والبالغة ٢٧٤ مشروعاً وبذلك كانت نسبتها ١ر٠ % .

اما مؤتمر الدوحة الذي شهد تراجعاً كبيراً في تقديم المشاريع ، فقد بلغ اجمالي عدد المشاريع ١٣ مشروعاً ، كان نصيب (اسرائيل) منها حوالي النصف (٦) مشاريع بنسبة قدرها ٤٦ % .

أما الأردن فكان نصيبها مشروعاً واحداً فقط ، وبذلك تكون نسبتها من اجمالي عدد المشاريع حوالي ٨ر٠ % .

في حين بلغ عدد المشاريع التي اتفقت عليها قطر ٦ مشاريع وبنسبة قدرها ٤٦% من اجمالي عدد المشاريع .

مما تقدم يمكن القول ان المشروعات التي ارتبطت بها بعض الاقطار العربية في ظل " الشرق اوسطية " لم تفضي الى تحسن في الاداء الاقتصادي لهذه الاقطار ، بينما افادت (اسرائيل) بقطاعاتها المختلفة من المعطيات السياسية والاقتصادية التي ساهمت مؤتمرات " الشرق اوسطي " الاربعة في توفيرها.

ومن هنا يتضح الهدف من النظام " الشرق اوسطي الجديد " الذي يكمن أساساً في انعاش الاقتصاد (الاسرائيلي) وتمكنه من تنفيذ المرحلة الثانية في الستراتيجية العامة (لاسرائيل) وتحويلها من مجرد دولة صغيرة وضعيفة من ناحية الكم الى قوة اقليمية دولية في المنطقة وهي (اسرائيل الكبرى) وفقاً للمفهوم التوراتي [١٩] .

الخاتمة :

ان اسلوب التكامل الاقتصادي مع (اسرائيل) عبر مشروع " الشرق اوسطية والسوق الشرق اوسطية " يشكل خرقاً كبيراً للتكامل الاقتصادي العربي ، فضلاً عن ان السوق الشرق اوسطية لاتشمل كل الاقطار العربية بل تختار الدول التي تخدم مصالحها . فـ (اسرائيل) لاتعترف أصلاً بأن هناك " اقتصاداً عربياً أو بنية اقتصادية عربية " بل تبني رؤيتها الستراتيجية على تأسيس " تجمع اقليمي شرق اوسطي " تلحق به الاقتصادات القطرية لانها تسعى من خلال هذا المشروع لاقتناص موقع مركزي ومهيمن في بنية اقتصاد المشرق العربي وامتداداته انطلاقاً من المثلث الذي يشمل (اسرائيل) والاردن وفلسطين .

ومن خلال تطبيق النظام الشرق اوسطي ستفتح الأسواق العربية أبوابها لاستقبال البضائع (الاسرائيلية) على حساب السلع العربية ، فضلاً عن تأثيرها على انماط سلوك المستهلك من خلال عملية الدعاية والترويج ، كما يسهل على (اسرائيل) من خلال هذا المشروع تمرير سلع للمستهلك العربي عبر منافذ غير رسمية ، وقد تكون هذه السلع غير مقبولة اقتصادياً أو اجتماعياً .

لقد استطاعت (اسرائيل) من خلال مؤتمرات القمم الاقتصادية الأربعة : الدار البيضاء ، عَمان ، القاهرة ، الدوحة ، تحقيق مالم تستطع تحقيقه سابقاً بالجانب الاقتصادي منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر التي الغت قرار المقاطعة الاقتصادية العربية مع (اسرائيل) . ان ما حققته (اسرائيل) لايقتصر على الصعيد الاقتصادي فقط وانما على الصعيد السياسي والأمني ، من خلال

اقحامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في النسيج العربي ، ومع الدول المجاورة لتحقيق أمنها واقتصادها من خلال ما اقترح على تسميته " بالنظام الشرق اوسطي " و " السوق الشرق اوسطية " ، على حساب الاقتصاد العربي والشعب العربي من خلال ماسمي بتطبيع العلاقات مع (اسرائيل) .

ان هذا المشروع سيؤدي الى تهميش الاقتصاد العربي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال عملية تكريس التبعية الاقتصادية ، وربط الاقتصاد العربي باقتصاد السوق ، وبالتالي تستبعد فكرة الوحدة الاقتصادية العربية ، والسوق العربية المشتركة ، لأنها تمثل حلقة استراتيجية لبناء تنمية اجتماعية عربية . فضلاً عن طمس الهوية القومية ، وتهميش دور الأمة التاريخي من خلال ضم اقطار اخرى غير متجانسة اقتصادياً وقومياً وثقافياً ، مما يتيح فرصة تأريخية لدخول (اسرائيل) ضمن نسيج الأمة العربية ، ويعني ذلك اقراراً عربياً بشرعية وجودها، واقامة علاقات سياسية واقتصادية مع دول الجوار .

الهوامش والمراجع :

١. ابراهيم شريف ، الشرق الأوسط : دراسة تجاه سياسة الاستعمار حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الجمهورية ، وزارة الثقافة والارشاد ، بغداد ١٩٦٥ . ص ١٥ .
٢. عمر كامل حسن ، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية ، دار رسلان ، دمشق ، ٢٠٠٨ . ص ٦٤ .
٣. محمد طاقة ، المشروع الصهيوني وأثره في النظام القومي العربي ، مجلة ام المعارك ، مركز ابحاث ام المعارك ، بغداد ، ١٩٨٨ . ص ٦٦ .
٤. اكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ . ص٢٢٢ .
٥. المصدر نفسه . ص ٢٢٢ .
٦. غازي حسين ، الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية ، شبكة المعلومات (الانترنت) ، ١٧ شباط / فبراير ٢٠١٢ .
٧. باسمة نوري احمد الحيالي، الآثار المستقبلية لمشروع الشرق أوسطية وتأثيره على الاقتصادات العربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٢ . ص ٤١ .
٨. المصدر نفسه . ص ٤٢ .

٩. غازي حسين ، مصدر سابق .
١٠. المصدر نفسه.
١١. باسمة نوري احمد الحيالي ، مصدر سابق . ص ٤٤ .
١٢. غازي حسين ، مصدر سابق .
١٣. ندوة المستقبل العربي ، مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٥ ، كانون الثاني ١٩٩٧ . ص ١١١ .
١٤. شكري فؤاد ، مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٥ ، كانون الثاني ١٩٩٧ . ص ١٢١ .
١٥. باسمة نوري احمد الحيالي ، مصدر سابق . ص ٥٠ .
١٦. المصدر نفسه . ص ٥٠ .
١٧. اكرام عبد الرحيم ، مصدر سابق . ص ٢٢٢ .
١٨. باسمة نوري احمد الحيالي ، مصدر سابق . ص ٥٧ و ص ,٥٩
١٩. المستقبل العربي ، العدد ٢٠٤ ، شباط ١٩٩٦ . ص ٣٥ .

The Middle East economic conferences …..aims and results

D .Hamid Obeid Hadad
Univetsity of Baghdad

Conclusion

The study is about the Middle East economic conferences. It consists of three parts and conclusion :

First part: The concept and meaning of Middle East , Most famous theorists of this project and the most important agreements were exposed.

Second part: It is about the economic conferences in Middle East and North Africa.

Third part: the most important results of economic summit conferences were explained.

Conclusion indicated to the economic political results achieved by Israel from these conferences on account of Arabic economy and people.